





نظرت المحكمة الدعوى وبعد استكمال إجراءات التقاضي قضت بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ بإلزام المدعى عليها بأن تدفع للمدعين مبلغ (٢٤) ألف دينار مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية.

لـم يقبل الطرفان بالقرار الصادر فطعت المدعى عليها في القرار باستئناف أصلي والمدعون باستئناف تبعي وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها المنزه عنه في مطلع هذا القرار.

لم ترتض المدعى عليها بالقرار الاستئنافي فطعت فيه تمييزاً .

#### وبالمراد على أساليب التمييز :

وعن السببين الأول والثاني :

أن الوقائع الثابتة والتي لا خلاف عليها أن مورث المدعين المرحوم أس البشتاوي كان قد توفي غرقاً في قناة الملك عبد الله (قناة الغور الشرقية) بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٥ وأن القناة تحت تصرف ورقابة سلطة وادي الأردن .

وأن المادة ٢٩١ مدني هي واجبة التطبيق لتحديد مسؤولية سلطة وادي الأردن .

وأن مسؤولية السلطة بمقتضى حكم هذه المادة مفترضة ويقع على كاهلها للتخلص من المسؤولية عبء إثبات أن الضرر وقع بسبب قوة قاهرة أو لسبب أجنبي أو نتيجة خطأ المضرور (تمييز حقوق ٢٠٢/٢٤٧٧ هـ .ع).

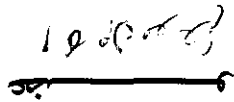
وحسب أن المميزة لم تقدم أية بينة لإثبات ما تقدم فإنها تكون مسؤولة عن وقوع الحادث الذي أودى بحياة المرحوم أس البشتاوي سيما وأن بينة المميز ضدهم أثبتت عدم قيام المميزة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الأضرار في منطقة الحادث .


وحيث أن المحكمة ذهبت إلى ما ذهبنا إليه فيكون قرارها في محله ما يتعين رد هذين السببين .

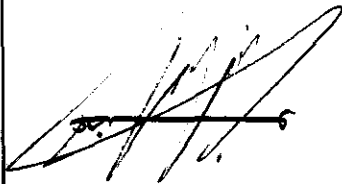


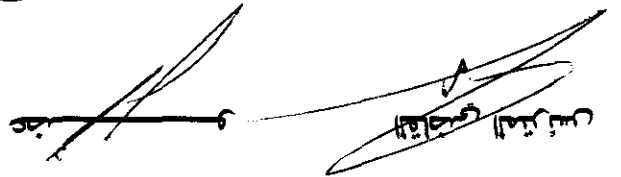
شماره / تاریخ











شماره ۶۱/۵/۶۰۰۲۴ ... ۱۴۳۱ ... ۲۸ ...

این سند را در تاریخ ...

در تاریخ ...

این سند را در تاریخ ...

این سند را در تاریخ ...

این سند را در تاریخ ...

این سند را در تاریخ ...

این سند را در تاریخ ...